محضر اجتماع الهيئة العامة العادي
الحادي والعشرون
المنعقد بتاريخ 2011/04/10

عقدت الهيئة العامة للشركة الاستثمارية القابضة للمغتربين الاردنيين م.ع.م. اجتماعها السنوي العادي (الحادي والعشرون) الساعة الثانية ظهر يوم الاحد 2011/04/10 في قاعة المكتب الاقليمي لشركة ترست العالمية للتأمين (قبرص) المحدودة الكائن في عبدون – عمان، وذلك لمناقشة الامور المدرجة على جدول الاعمال والمرسل للمساهمين حسب الاصول.

إفتتح السيد/ غازي ابو نحل –رئيس مجلس الادارة – الاجتماع مرحبا بالسيد/ سائد الشريدة مندوب مراقب عام الشركات ، والسادة ممثلي مكتب تدقيق الحسابات (المهنيون العرب)، والسادة اعضاء مجلس الادارة، والسادة المساهمين والضيوف الكرام.

اعطيت الكلمة للسيد سائد الشريدة مندوب مراقب عام الشركات، حيث اعلن؛

أ- توفر النصاب القانوني للأجتماع بحضور 21 مساهما من اصل 1334 مساهما يحملون 8,330,116 سهما بالاصالة و 3,025,288 سهما بالوكالة اي ما مجموعه 11,355,404 سهما اي بنسبة 70.42% من راسمال الشركة البالغ 16,125,000 ديناراً.

ب- حضور ستة أعضاء من اصل سبعة أعضاء مجلس الادارة، وحضور مدقق حسابات الشركة.

ج- التحقق من قيام الشركة بالنشر والاعلان عن جدول اعمال وزمان ومكان اجتماع الهيئة العامة وارسال الدعوات للمساهمين حسب الاصول.

وعليه، قرر السيد سائد الشريدة – مندوب مراقب عام الشركات – توفر الشروط القانونية لأجتماع الهيئة العامة وان أية قرارات تصدر عنها قانونية وملزمة للمساهمين كافة وواجبة التنفيذ من قبل مجلس ادارة الشركة .

وقد طلب السيد/ سائد الشريدة – مندوب مراقب عام الشركات– من السيد/ غازي ابو نحل/ رئيس مجلس الادارة ترؤس اجتماع الهيئة العامة وتعيين كاتب للجلسة ومساعدين لفرز الاصوات.

قام السيد غازي ابو نحل بافتتاح اعمال اجتماع الهئية العامة مرحبا بالجميع، وعين السيد/ وليد السعيد كاتبا للجلسة، والسيدين / محمد حواش، سامي عباد مساعدين لفرز الاصوات.

وبعدها باشرت الهيئة العامة العادية للشركة مناقشة جدول اعمال الاجتماع على النحو التالي ;

اولاً: تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق

تلا السيد وليد السعيد محضر اجتماع الهيئة العامة السابق، واقر بالاجماع.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في2010/12/31 والخطة المستقبلية للعام المالي القادم.

تم اعفاء رئيس مجلس الادارة من تلاوة التقرير، على أن يتم مناقشته مع الميزانية.

ثالثاً: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31.

تلا السيد ابراهيم حمودة – مندوب مكتب التدقيق (المهنيون العرب) تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 وتمت المصادقة عليه.

رابعاً: مناقشة الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر للسنة المنتهية في2010/12/31 والمصادقة عليها وعلى جميع الاحتياطات والمخصصات الواردة فيها.

وبعد فتح باب مناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية العمومية؛

استفسر المساهم عزمي زربا، عن الاتي:

- هل الارباح البالغة 588,284 ديناراً متحققة فعلاً أو نتيجة إعادة تقييم؟
- ما سبب خسارة شركة الوساطة المالية ، البالغة 477,694 ديناراً ، هل هي الديون المشكوك فيها، ولماذا هذا الحجم من الذمم المشكوك فيها؟
- ماذا تفعل الشركة العقارية، لتخسر 93,000 دينار منها 74,000 مصاريف ادارية؟
- لماذا لم تظهر أرباح بنك ترست الجزائر في الميزانية؟
- ما سبب إنخفاض القيمة السوقية للسهم رغم الموجودات الجيدة للشركة ولماذا لا يتم توزيع ارباح بنسبة 4% او 5% تؤخذ من الاحتياطي الاختياري؟

كما اشار المساهم محمد صالح جابر الى:

- ان عدم توزيع أرباح يقلق المساهمين.
- لماذا لايتم تسييل بعض الاستثمارات في نهاية السنة لاظهار سيولة عالية تعطي قوة للميزانية ثم اعادة شراءها في مطلع السنة التالية؟
- ان إستثمار حوالي 50% من رأسمال الشركة في قطاع البنوك [ترست الجزائر ، اللبناني الكندي] مما يشكل مخاطرة كبيره على الشركة.
- وجود زيادة كبيره في مبلغ الديون المشكوك فيها لشركة الوساطة المالية فما سبب ذلك؟
- ضرورة بيع اراضي الشركة لتحقيق ارباح حقيقية تساهم في اطفاء الخسائر طالما انها اشتريت وتركت طوال هذه السنين على حالها.
- بحث امكانية اطفاء خسائر الشركة في الاحتياطي الاختياري بقيد محاسبي.

كما طلب المساهم أحمد حماد معرفة ؛

- من هم المدينون لشركة الوساطة المالية اللذين ادت مديونياتهم الى رفع مخصص الديون الى هذه الارقام ومن المسئول عن إرتفاع قيمة الذمم المترتبة عليهم؟
- لماذا هناك خسائر عالية لدى شركة الوساطة المالية؟
- ماهي تفاصيل مساهمتنا في البنك اللبناني الكندي وماذا حصل للبنك والحصة التي بعناها من اصل حصتنا فيه وبأي مبلغ وكم ربحنا وما مصير البنك بعد اتهامات الادارة الامريكية له؟

واستفسر المساهم خالد الغانم ،

- عن سبب عدم تسجيل أرباح بنك ترست الجزائر؟
- عن سبب وصول مجموع رواتب الشركة الى 299,000 دينار وعددهم لا يتجاوز 17 موظف.
- وحمّل رئيس مجلس الادارة المسؤولية عن انخفاض القيمة السوقية للسهم بسبب تدخله لشراء السهم بسعر ثابت 0.650 دينار للسهم.

كما تسائل المساهم سعود عبد القادرعن:

- هل تم تحصيل الذمم المصنفة على انها قابلة للتحصيل خلال شهر؟
- ومن هم المستفيدين الواردة اسماؤهم في كشف الذمم في شركة الوساطة المالية وهل من بينهم اعضاء في مجلس الادارة وهل هناك ضمانات مقابل هذه الذمم؟
- وتمنى توزيع ارباح على المساهمين بحدود 5%.
- الغرامات المتحققة على الشركة (ص 39 في التقرير السنوي) وقيمتها 23,746 ديناراً.

كما تسائل المساهم المهندس ياسر كريشات عن :

- سبب عدم بيع اسهم قطر بعد ان وصل مؤشر السوق الى 9000 نقطه.
- ووجود مصاريف لشركة التطوير العقاري بهذا القدر وهي شركة غير عاملة.

واخيراً كرر المساهم سعيد حمام التساؤل حول سبب زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وطلب كشفا باسماء العملاء المشمولين بهذا المخصص.

وقد قدم اعضاء مجلس الادارة والمدققين الايضاحات التالية على استفسارات المساهمين الكرام:

أ- **مخصص الديون المشكوك في تحصيلها**

اوضح السيد/ غازي أبو نحل – رئيس مجلس الادارة ان الذمم المشكوك فيها عائدة لشركة الوساطة المالية وهي ليست ديون معدومة ، وإنما يتم أخذ احتياطي للديون التي لا يوجد لها ضمانات كافية طبقا لتعليمات هيئة الاوراق المالية ومعايير المحاسبية الدولية المعتمدة وهذا يعطي مصداقية وقوة للميزانية، واكد ان كشف الذمم المشكوك فيها لا يتضمن اسم ايا من اعضاء مجلس ادارة هذه الشركة.

واضاف السيد ابراهيم حمودة – مدقق حسابات الشركة أن هذه الذمم غير مغطاة بأسهم قابلة للتسييل حتى ولو كانت ذمماً متحركة ولم يمض عليها تسعون يوماً وفي هذا حرص شديد من جانب الادارة يزيد عما تتطلبه تعليمات هيئة الاوراق المالية في هذا الصدد.

كما اشار السيد روحي الترهي – عضو مجلس الادارة ان ذمم العملاء عموما، المستحقة وغير المسددة بتاريخ الميزانية، هي ذمم متحركة والمدينون موجودون ويمارسون عمليات التداول بيعاً وشراءاً، وربما تم تحصيل جزء كبير منها خلال الربع الاول من عام 2011 ونشأت ديون جديدة بدلا منها فمثل هذه الذمم بطبيعتها ذمم دواره بدليل أن جميع شركات الوساطة المالية يظهر في ميزانياتها ذمم غير مسددة ، وذلك لطبيعة نشاطها وحجم تداولات العملاء، مؤكداً على ان ادارة الشركة تعمل على تحصيل الذمم المستحقة لها بجهد متواصل واضاف بان اعطاء اسماء العملاء المشمولين في كشف الديون المشكوك في تحصيلها قد يضر في عملية التحصيل وربما نظر اليه من اصحاب العلاقة على انه تشهير بهم واضرار بسمعتهم، لذا رأى المجلس ان مصلحة الشركة تقتضي عدم الكشف عن اسماء هؤلاء العملاء.

ب- بيع اسهم الشركة واراضيها

اوضح السيد جمال ابو نحل – المدير العام انه بخصوص الاراضي المملوكة للشركة، فقد تلقينا عروضاً لبيعها ، لكن مجلس الادارة رأى أن الاسعار المعروضه غير مناسبه ، وقرر الانتظار لفرصة أفضل حتى نبيعها ونحقق أرباحاً أكثر للشركة.
ونفس الشيء ينطبق على محفظة الاسهم القطرية حيث يتم البيع في الوقت المناسب الذي يضمن للشركة تحقيق الارباح.

ج- سبب خسائر شركة الوساطة الماليه

اشار رئيس الجمعية ان زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى جانب انخفاض احجام التداول مما ترتب عليه نقص حاد في عمولات التداول المقبوضة هي من الاسباب الرئيسيه لخسارة تلك الشركة وطبيعي ان ينعكس ذلك على الميزانية الموحدة للشركة القابضة.

د- الميزانية الموحدة للشركة القابضة وشركاتها التابعه

اوضح رئيس الجمعية ان الارباح البالغة 588,284 دينار في معظمها ان لم تكن كلها ناتجة عن اعادة تقييم محافظ الاستثمار، واضاف بان سياسة مجلس الادارة تقوم على اعداد وعرض الميزانية على المساهمين على حقيقتها دون اللجوء الى اية عمليات تجميل، مؤكدا في الوقت ذاته انه لا يجوز توزيع ارباح نقدية من فائض اعادة التقييم كما لا يجوز اللجوء الى الاحتياطي الاختياري في وقت تعاني فيه ميزانية الشركة من خسائر، اذ الاولى في مثل هذه الاحوال اطفاء الخسائر وليس توزيع الارباح على المساهمين.

هـ- ارباح بنك ترست الجزائر واثرها على ميزانية الشركة

اوضح السيد/ غازي ابو نحل ان الاستثمار في بنك ترست الجزائر استثمار جيد والبنك يعمل بشكل طبيعي ويحقق ارباحا مجزية سنة بعد اخرى وان عدم توزيع الارباح على المساهمين يرجع الى صدور تشريعات جزائرية الزمت البنوك برفع رؤوس اموالها من حوالي 35 مليون دولار الى حوالي 140 مليون دولار خلال مهلة قصيرة انتهت مع نهاية عام 2009، الامر الذي فرض على البنك المذكور رسملة ارباحه المتراكمة كما في 2009/12/30 وقدرها حوالي 25 مليون دولار (حصة الشركة منها 3.75 مليون دولار) لتلبية متطلبات زيادة رأسمال البنك.

ولما كانت اموال الشركة لا تسمح لها بدفع حصتها من الرصيد المتبقي لزيادة رأسمال البنك وهو 80 مليون دولار (اي دفع 12 مليون دولار) وكانت مصلحة الشركة تقتضي عدم تركيز استثمارها في مشروع بعينه فقد اكتفت الشركة بما دفعته سابقا مضاف اليه اسهم المنحة المجانية التي حصلت عليها وبذلك اصبحت حصتها 6.345% من رأسمال البنك البالغ حوالي 140 مليون دولار امريكي، علما بان تكلفة هذا الاستثمار كما يتضح من ميزانية الشركة مبلغ 3,667,856 دينار في حين تبلغ القيمة الدفترية لاسهم الشركة في البنك طبقا لميزانيته المدققة للعام 2009 ما قيمته حوالي 6,544,000 دينار.

ز- المساهمة في البنك اللبناني الكندي

اوضح رئيس الجمعية، ان الشركة وافقت عام 2006 من (حيث المبدأ) على التنازل عن 8.1% من مساهمتها في بنك ترست الجزائر (قيمتها 4,860,000 دولار) الى مساهمي البنك اللبناني الكندي مقابل تنازل هؤلاء المساهمين عن 3.1% من رأسمال البنك اللبناني الكندي (قيمتها حوالي 7,025,000 دولار) الى الشركة القابضة، بشرط موافقة البنوك المركزية في كل من الجزائر ولبنان ودفعت شركتنا الفرق بين القيمتين اي حوالي 2,200,000 دولار الى مساهمي البنك اللبناني الكندي.

وقد بينا في تقريرنا للعام الماضي ان البنك المركزي الجزائري لم يوافق على دخول البنك اللبناني الكندي شريكا استراتيجيا في بنك ترست الجزائر الامر الذي دفع بالبنك المذكور الى الانسحاب من المساهمة في بنك ترست الجزائر وقد ترتب على مساهمة الشركة بحصة 3.1% في رأسمال البنك اللبناني الكندي ان استحق عليها دفع اقساط غير مسددة بمبلغ 4,860,000 دولار (اشير اليها سابقا) في نهاية 2009 ونظراً لعدم توفر سيوله مالية كافية لدى الشركة قامت مجموعة رئيس المجلس بدفع هذه الاقساط نيابة عن الشركة القابضة في الموعد المحدد وقامت الشركة بتسديد هذا المبلغ من خلال التنازل عن 1.1% من اصل حصتها البالغة 3.1% في رأسمال البنك اللبناني الكندي الى مجموعة رئيس مجلس الادارة قيمت بسعر 3,025,000 دولار (تكلفتها 2,490,000 دولار) ودفع الجزء الباقي نقداً بعد تسييل جزء من محفظتها المالية.

وقد طالب المساهم احمد حماد مدققي حسابات الشركة باعداد تقرير للمساهمين حول هذه المساهمة، فرد عليه السيد/ امين سماره من مدقق حسابات الشركة ان مسؤولية المدققين هي ابداء الرأي في البيانات المالية للشركة وليس اعداد التقارير للمساهمين.

وردا على الاستفسار المتعلق بموقف الخزانة الامريكية من البنك واعلانها بان البنك ربما كان متورطا ببعض عمليات تبييض الاموال ومساندة الارهاب، اجاب رئيس مجلس الادارة انه تم تزويد هيئة الاوراق المالية بالافصاح اللازم حول هذا الموضوع وقرأ جزءا من البيان الصادر عن سعادة حاكم مصرف لبنان الاستاذ رياض سلامة ومفاده "ان البنك اللبناني الكندي يلتزم القوانين اللبنانية والمعايير الدولية والتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان والهيئة الخاصة بمكافحة تبييض الاموال، وان المصرف المذكور يتمتع بادارة مهنية عالية وسيولة مرتفعة وهو حائز على دعم مصرف لبنان المطلق"، واضاف بان مجلس ادارة البنك قرر الموافقة على عملية بيع كافة موجوداته ومطلوباته لمصلحة بنك سوسيتيه جنراك في لبنان بشرط موافقة مصرف لبنان وفقا للالية القانونية التي سيتم تفصيلها مع مصرف لبنان.

ح- شراء السيد/ غازي لبعض اسهم الشركة

اكد السيد/ غازي انه قام بشراء حوالي 800,000 سهم من اسهم الشركة بسعر يتراوح حول 650فلس للسهم بناء على الحاح بعض مساهمي الشركة، ولاضفاء مزيداً من الثقة في الشركة وفي مركزها المالي في هذه الظروف الصعبة، واشار بان رضا المساهمين غاية لا تدرك فبعضهم يطلب من مجلس الادارة التدخل لدعم السهم وبعضهم الاخر ينكر عليه وذلك، وكان المطلوب من المجلس وكبار المساهمين هو العمل على رفع سعر السهم حتى يتمكن المضاربون من جني الارباح من وراء ذلك، واكد بأنه لو كان يهدف لغير ما اشار اليه اعلاه لاقدم على شراء مزيدا من اسهم الشركة بعد ان وصل سعرسهمها الى 500 فلس او دون ذلك، وان كان لا يستبعد ذلك بعد الان وبعد اتهام المساهم المحترم لما اقدم عليه خلال 2010.

و- نتائج الشركة العقارية ورواتب موظفي الشركة وبند الغرامات

اشار السيد/روحي الترهي بان خسائر الشركة التابعة ناتجة في جزء منها الى فروقات تقييم موجوداتها المالية التي تراجعت بمبلغ 21,777 دينار ومصاريفها الادارية والعمومية البالغة 73,921 دينار في جزئها الاخر وهي مساوية تقريبا لنتائج العام الماضي.

وفيما يتعلق برواتب موظفي الشركة البالغة 299,849 دينار اكد السيد/ روحي الترهي ان هذه رواتب واجور موظفي الشركة وشركاتها التابعة وعددهم 27 موظف (وليس 17 موظف) بمتوسط راتب شهري 790دينار للموظف الواحد على اساس راتب (14) شهر وهذا المبلغ ليس بالراتب الكبير باي حال من الاحوال.

أما بند الغرامات البالغة 23,746 دينار اردني فقد اوضح المدير المالي للشركة بان حوالي 20,700 دينار منها تم دفعها لوزارة المالية بسبب تأخير الشركة في دفع رسوم الجامعات الاردنية وان الجزء الاخر وقدره 3000 دينار تم دفعه لوزارة الصناعة والتجارة عن شركة المتوسط العقارية التي جرى تصفيتها عام 1990.

وبعد تقديم هذه الايضاحات عرضت الميزانية للتصديق ، حيث تمت الموافقة عليها باجماع المساهمين الحاضرين بإستثناء تحفظ المساهم عزمي الزربا والمساهم احمد حماد عليها بسبب عدم وضوح المعلومات المتعلقة بمساهمة الشركة في البنك اللبناني الكندي، علماً بأنهما يملكان ما مجموعه 18383 سهماً تمثل 0,16 % من الحضور.

خامساً: ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة.

قررت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة بما يسمح به القانون.

سادساً : تعيين او اعادة تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية القادمة.

تم ترشيح السادة المهنيون العرب لتدقيق حسابات الشركة ولم يتم ترشيح اي طرف اخر.

لذا قررت الهيئة العامة بالاجماع إنتخاب السادة المهنيون العرب لتدقيق حسابات الشركة لعام 2011 وفوضت مجلس الادارة الاتفاق معهم على الاتعاب.

ولما لم يعد من مواضيع اخرى للمناقشة أعلن السيد رئيس الجلسة اختتام اعمال اجتماع الهيئة العامة العادي الحادي والعشرون معبراً عن شكره للجميع.

رئيس الجلسة	**مندوب مراقب عام الشركات**	**كاتب الجلسة**
غازي ابو نحل	**سائد الشريدة**	**وليد السعيد**